

﴿فَعَلِمَ الْمَنَاطِرَ﴾ \*

شرح العلامة من لا يخفى

علي متن آداب البحث للقاضي عضد الدين

عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفار الأحمي سيادته

بعد امرة مكشورة نسبية لايج بلدة بالعم من اعم

رومان الشافعي المشهور بعصدا لا يجي له تلامذة عظم

شهر و في الاقاص منهم الشيخ شمس الدين الكرمي

السعد التغلبي والضياع القرني وجرث لد

محنة مع صاحب کرمان فحبسه في القلعة

فَاتِمْسُجُونَا ٧٥٦ نَتَّ وَخَسِين

وَسُبَّحَاتُ نَفْعِ اللَّهِ بِهِمْ آمِينَ

دستور و صفات



طبع بمعرفة محمد حسين أسد أوف مقيم

تمیرخان شورہ من یلاد الداغستان







هذا التعريف  
عند الخطيئين ويرد  
عليه انه لا يشل القياس المركب  
من قضايا فوق اثنين كقولنا زيد ضاحك  
او كل ضاحك نا حلي وكل نا حلي انسان الا ان يقال او يقال اننا اشارة الى ان الانسان  
الاقول في الاكثر او يقال اننا اشارة الى ان الانسان  
الحقيقي هو المركب من قضيتين ويؤيد انهم عدوا  
القياس المركب من قضيتين لامن القضايا  
في الحقيقة  
وانما قال من قضيتين اشارة الى تحقيق ان الدليل  
لا يتركب في الحقيقة الا من قضيتين لامن القضايا  
منه  
ولقد قالوا ان القياس المركب من قضيتين  
في الحقيقة لا يقسمه  
اي ولا يمنع المدعي ايضا لانه قبل الدليل  
لا يتوجه وبعده يتوجه الى مقدمتين  
لا يتركب من المدعي جاز على اطلاق  
اللفظ على طلب الدليل على المدعي  
خالف عن انقسم الذي قلناه  
توكل وهذا التعريف اول من التعريف  
المشهور لان فيه عليه ظاهر ان التعريف  
المعرفان فيه بالفتنة الى المعارف  
واللزامات بالفتنة الى المعارف  
التي لا يخرج من الاشكال الى المعارف  
التعريف الذي ذكرناه ولا يخرج منها على  
اشكال الا اننا ذكرناه اولاً  
والعلم التصديقي وان كان غير ظاهر

انظر يا مغلوماً فلا يطلب الدليل اذا الدليل هو المركب من قضيتين  
للتأدي الى مجهول نظري ولا بد ان يلاحظ ههنا ايضاً مثل ما مر انفا  
وهذا التعريف اول من التعريف المشهور وهو ما يلزم من العلم به  
العلم بشئ آخر ولا يمنع النقل والمدعي التجاز اذا المنع في عرفهم  
طلب الدليل على مقدمته اي مقدمة الدليل والدليل الذي كانت  
المقدمة جزاً منه ليس هو الدليل الذي يطلب على تلك المقدمة وهو  
ظاهر وان كان ظاهر العبارة يؤهم ذلك والمراد بالمقدمة ههنا  
على ما قيل هي ما يتوقف عليه صحة الدليل سواء كان جزاً منه او لا واداً  
عرفت حقيقة المنع فاعلم انه ان لم يذكر في النقل دليل فظاهر انه لا يتوقف  
عليه المنع وان ذكر فيه فهو انما هو على طريق الحكاية فلا تتعلق الموازنة  
لانه محكي عن الغير والناقل من حيث هو ناقل ليس ملزم صحة بل  
هذا ليس بدليل بالنسبة اليه من تلك الحقيقة حتى يمنع منعاً جارياً  
لان المنع طلب الدليل على مقدمته الدليل على ما مر فليس ههنا دليل حتى يطلب على مقدمته دليل  
على مقتضى عرفهم والناقل ان الازم صحة هذا الدليل المنقول واقام

اي في طلب الدليل انهم  
بقوله لانها لو كانت معلومة  
اي لا يطلب صحة النقل ولا يطلب الدليل على تلك الدعوى  
اي لا يقال ان طلب صحة النقل ولا يطلب الدليل على تلك الدعوى  
اي على مقدمته دليل آخر  
الاول في العبارة ان يقول والدليل الذي كانت المقدمة مقدمته  
اي كونه جزاً منه  
اي في تعريف المنع  
وعند المناظرة لا يطلق المقدمة الا ما كان جزاً منه الدليل  
اي ما هيته مندم ص  
كالصغرى والكبرى  
اي لا يحسن ص  
كقولنا قال الفلان العالم حادث لا بد منه وكل متغير حادث ثم اي المناظرة  
اي الدليل الذي ذكر في النقل  
اي صحة المحكي المنقول عن الغير  
اي صحة المحكي المنقول عن الغير  
لان المنع طلب الدليل على مقدمته الدليل على ما مر فليس ههنا دليل حتى يطلب على مقدمته دليل  
على مقتضى عرفهم والناقل ان الازم صحة هذا الدليل المنقول واقام

لا بد الاعتراض بدفع  
تلك الاشياء  
اي المذكور السابق وضيق  
واذا عرفت حقيقة المنع على  
فتوجه عليه ما يتوجه عليه  
هذا اذا كان الضمير اجمعاً  
ذلك الدليل المذكور في قوله  
الدليل واما اذا كان راجعاً الى  
المدعي او مدعيه فالدليل  
ذكر في قوله او مدعيه بعد  
فلا يكون لا محالاً  
وانما قال على ما قيل لانه يعلم من  
كلام المحقق ان المراد بالقدمتين  
في هذا المقام جعلت جزاً قياساً او جهة  
لأنه طلب الدليل عليها اذ حقيقة المنع على ما ذكرنا  
طلب الدليل على مقدمته  
الان يقال اننا لا نحكي بعد  
الامر بكيد صحة النقل ولا نحكي بعد

أي معللا وهو الذي  
نصب نفسه ليلا كالمعلم ما  
بالدليل ان كان نظرا او بالنتيجة ان كان  
ضروريا خيا وبلا في المدعى في التفرقة  
قوله وانما قدنا المدعى انه حاصله ان قول القائل العالم لا يطلب  
الدليل عليه من حيث هو مدعى دليل اخر في قول القائل العالم لا يطلب  
ادراكا كان مقدر من كل واحد من هاتين الحالتين من الدليل  
منه

دليلا برأسه على ما نقله صار مستدلا حيث قد توجه عليه ما يتوجه عليه  
في نظره في صحة  
أي تبينه وتخصيصه فعبارة  
وهو المنع والتفنن والمعارضة  
هذا هو الكلام في تطبيق الدليل على انه لا يمنع النقل وأما في تطبيقه  
وهو الادعاء من الادعاء  
بالمنع الحقيقي في وسطة  
على انه لا يمنع المدعى فهو ان المدعى من حيث هو مدعى ليس بمقدمة الدليل  
أي لا يحسن صحاح أي الكلام  
الا بما راى منه  
اضلا فلا يتوجه عليه المنع بالمنع الحقيقي وأما قدينا المدعى بقيد من حيث  
وهو يطلب الدليل على مقدمته  
بالمنع الحقيقي  
هو مدعى اذ هو قد يكون جزا من دليل مدعى اخر فيتوجه عليه المنع حقيقة  
أي من وجه آخر من اعتراض اول على المنع  
لكنه ليس بمدعى بل مقدمة من مقدمان هذا الدليل وانما ذكره  
الظن ان يقول انما يتم كالا يخفى مبرره  
أي المفهوم منه ولا ينبغي  
المجصف انما يدل على ما ادعاه اذ كان المنع حقيقة في المنع المذكور وكان مقفيا  
وليس كذلك كما ينبغي في قوله وشي في هذا اعتراض ثان  
سواء قول المنع في عدم طلب الدليل على مقدمته  
الحقيقي مخصصا فيه وايضا لا يدل على ان مقفيا المجازي ما به والظاهر  
والا لا يدل اذ لا يلزم من عدم ورود المنع بهذا المنع الحقيقي عدم ورود عليه بالمنع الاخر هو حقيقي فيقرانه  
من العبارة انه معنى واحد مشترك بين منع النقل ومنع المدعى ولا شيء  
أي للمعنى المجازي منه  
الناطق الغير المقيد بقيد يخصصه بالنقل او المدعى  
منها يصلح لذلك سوا الطلب فيمنع النقل يكون بمعنى طلب صحيحه وصحة  
هذا تفصيل للاعتراض الاول  
ومنع المدعى يكون بمعنى طلب الدليل عليه فالطلب مشترك بينهما ويتبع ان  
حقيقته أي النقص الاجازة واما النقص التفصيلي هو داخل في المناقضة  
يعلم ان المنع له معنيان احدهما اعم متناول لليقض والمناقضة والمعارضة  
وتنوع خلاف حكم المدعى مع المعارضة  
مطلقا تفسير  
والثاني اخص ويقال له مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شيء  
جميعا والثاني اخص ويقال له مناقضة ونقض تفصيلي ولا يتوجه شيء

مثل لو ادعى المدعى على انه كل متغير حادث  
فهو لا يمنع من حيث هو مدعى بل من حيث  
هو مقدمة دليل ان العالم حادث  
في لا يكون مدعا بل مقدمة من مقدمتا  
الدليل  
قوله  
واعلم انه ما ذكره المنع في قوله  
عن الدليل الذي ذكره المنع في قوله  
اذ المنع في عدم طلب الدليل  
منه

أي من عبارة المنع وهي قول الاجازة  
أي من قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجازة  
في قوله ولا يمنع النقل والمدعى الاجازة  
بأيراد لفظ اجازة بعدهما واللا ترد  
على حدة وتقال ولا يمنع النقل الاجازة  
والمدعى الاجازة  
قوله  
فيما لا يجوز ان يكون  
منها كل شيئا  
معنى على انه المناظرة هي مدافعة الكلام  
أو وهو الادعاء في حق التفرقة  
منها على انها هي النظر بالبصر من الجانبين  
وهو الفتح والاعتراض والسؤال والال  
سواء بطريق المطالبة او الابطال  
وهي في اللغة قطع الخشب والمناسبة بين  
المنع والقوى والاصطلاح هو ان القطع  
لا يترك بعض اجزاء الخشب عن بعض كذا  
المناقضة الاصطلاحية تفريق بعض اجزاء الدليل  
منه

لا يخرج بل للسائل ان يطلب صحة نفسه كما  
ادخلته اشارة الى ان التخصيص من الدليل  
عن بعض سوا كان من جهة المادة او من جهة  
الصورة



يقال ويده التخصيص ان كل واحد من  
النقل والمذبح وما رتبها بما جاز النادر  
قبل خلاف بعضها بما جاز فان كان شائع  
فان هذا اقرب دون اخويه من ان يكون  
والسيد ما يكون المنع منها عليه اذ  
اي يوزن ما به قبح  
كله قوله قلنا فالنقطة الرفعون  
ليكون لهم عدد والا لا يكون له والموافقة  
وانما الغرض اصول  
وهذه الامة ليس للقبيل فان الامة  
ليس علة للعداوة ولا الموضع للولادة  
ولا الخراب على النساب العاقبة بما جاز  
اصول  
٤  
يعني ان عاقبة البناء الخراب بكذا  
فيه مناقشة لاننا لا نعلم ان كل كان  
المنع مقارنا بشا هديدا على المشع  
يكون نقضا اجاليا لانه لا يهدى من  
شا هديدا على ارض الخلف ولا يكون  
ان يكون كل مشا هديدا لان حتى يكون  
المقارنة بشا هديدا نقضا اجاليا  
منه المشاهد  
فلا لا يخفى انه ان لو حظ منهم او  
لا يرد عليه الاعتراض لانه ما يد  
على نقضا والدليل منه  
العلية

لا يرد على قتاد الدين  
على قتاد الدين  
والمكانين في المناقشة في المسئلة العلمية لا يلزم  
الصواب بل لا يلزم الخصم وإظهار الفضل منه  
وسيبان أي المنع المجد والمنع مع السند مناقضة  
ونقصا تفصيليا لأنه يمنع مقابلة معنية  
فقط كيلا لا  
يكون اتفاق كان عدم صحة الدليل بهما لا يكون  
مكاث في الحاشية كلامه استعماله أن وجد فقد رالمضان  
فقد في بعض النسخ لا يلزم عطف قوله ونقص  
أو عرض عليه وهو  
عجب

والفرق بينهما ان معنى منع مقابلة معنية هو اظهار  
السائل على علمه بهذه المقابلة والطلب من المعلن دليله  
عليها فلا حاجة للسائل الى ايراد الدليل على عدم علمه بها  
بمعنى منع المقابلة معنية هو اظهار  
السائل على علمه بهذه المقابلة والطلب من المعلن دليله  
عليها فلا حاجة للسائل الى ايراد الدليل على عدم علمه بها  
بمعنى منع المقابلة معنية هو اظهار  
السائل على علمه بهذه المقابلة والطلب من المعلن دليله  
عليها فلا حاجة للسائل الى ايراد الدليل على عدم علمه بها

ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر  
المعلن مجموع مقدمات دليله ثم يشترع  
في عرض لما يعترض له ويمكن المناقشة فيما ذكره بانكم كيف تجوزون  
منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة ولا نقدر  
مكابرة ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة بل نقدر  
مكابرة فلا بد من الفرق بينهما تاما حتى يظهر لك الفرق وهذا كلام  
يستدعي المقام ايراده وهو ان المناظر في مقدمات الدليل ربما يجد  
نفسه مترددة في بعض منها او في كل واحدة منها على التيقن وربما يجد  
نفسه حاكمة بفساد بعض منها على التيقن وفساد كل واحدة منها  
كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد مجموعها من حيث هو  
مجموع وغيرها حاكمة بفساد واحدة منها على التيقن فعلى الاول يكون  
المناظر ما نعا وطالب الدليل على مقدمة الدليل كلا او بعضا وعلى  
الثاني يصح ان يكون طالبا للدليل عليها كذلك فيجوز ان يكون  
مانقا وايضا يصح ان يثبت بالدليل او بالتنبه فساد الكل

اي المباحثة وهو منع الدليل بدون شاهد يدل على المنوعة مكابرة  
المناقشة الاستقصاء في الحساب  
اي الاداء  
اي كيف لا تجوزونه  
اي في مقام المناقشة في المذكور يطلب الفرق مناقشة اخرى في عكس يطلب الفرق ايضا  
اي في انحصار ما اورد على الدليل في الاقسام الثلاثة اعني المنع والنقض والتعريض  
اي التيقن التام  
اي الباطل  
اي على تقدير كونه مترددا في البعض والكل  
اي على تقدير كونه مترددا في كل واحدة منها  
اي لا يصح ان يكون طالبا له  
اي كان نظريا  
اي كان بديهيا

ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر  
المعلن مجموع مقدمات دليله ثم يشترع  
في عرض لما يعترض له ويمكن المناقشة فيما ذكره بانكم كيف تجوزون  
منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة ولا نقدر  
مكابرة ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة بل نقدر  
مكابرة فلا بد من الفرق بينهما تاما حتى يظهر لك الفرق وهذا كلام  
يستدعي المقام ايراده وهو ان المناظر في مقدمات الدليل ربما يجد  
نفسه مترددة في بعض منها او في كل واحدة منها على التيقن وربما يجد  
نفسه حاكمة بفساد بعض منها على التيقن وفساد كل واحدة منها  
كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد مجموعها من حيث هو  
مجموع وغيرها حاكمة بفساد واحدة منها على التيقن فعلى الاول يكون  
المناظر ما نعا وطالب الدليل على مقدمة الدليل كلا او بعضا وعلى  
الثاني يصح ان يكون طالبا للدليل عليها كذلك فيجوز ان يكون  
مانقا وايضا يصح ان يثبت بالدليل او بالتنبه فساد الكل

ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر  
المعلن مجموع مقدمات دليله ثم يشترع  
في عرض لما يعترض له ويمكن المناقشة فيما ذكره بانكم كيف تجوزون  
منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة ولا نقدر  
مكابرة ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة بل نقدر  
مكابرة فلا بد من الفرق بينهما تاما حتى يظهر لك الفرق وهذا كلام  
يستدعي المقام ايراده وهو ان المناظر في مقدمات الدليل ربما يجد  
نفسه مترددة في بعض منها او في كل واحدة منها على التيقن وربما يجد  
نفسه حاكمة بفساد بعض منها على التيقن وفساد كل واحدة منها  
كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد مجموعها من حيث هو  
مجموع وغيرها حاكمة بفساد واحدة منها على التيقن فعلى الاول يكون  
المناظر ما نعا وطالب الدليل على مقدمة الدليل كلا او بعضا وعلى  
الثاني يصح ان يكون طالبا للدليل عليها كذلك فيجوز ان يكون  
مانقا وايضا يصح ان يثبت بالدليل او بالتنبه فساد الكل

ينبغي ان يتوقف السائل حتى يقرر  
المعلن مجموع مقدمات دليله ثم يشترع  
في عرض لما يعترض له ويمكن المناقشة فيما ذكره بانكم كيف تجوزون  
منع مقدمة معينة من الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة ولا نقدر  
مكابرة ولا تجوزون منع الدليل بلا شاهد يدل على المنوعة بل نقدر  
مكابرة فلا بد من الفرق بينهما تاما حتى يظهر لك الفرق وهذا كلام  
يستدعي المقام ايراده وهو ان المناظر في مقدمات الدليل ربما يجد  
نفسه مترددة في بعض منها او في كل واحدة منها على التيقن وربما يجد  
نفسه حاكمة بفساد بعض منها على التيقن وفساد كل واحدة منها  
كذلك وربما يجد نفسه حاكمة بفساد مجموعها من حيث هو  
مجموع وغيرها حاكمة بفساد واحدة منها على التيقن فعلى الاول يكون  
المناظر ما نعا وطالب الدليل على مقدمة الدليل كلا او بعضا وعلى  
الثاني يصح ان يكون طالبا للدليل عليها كذلك فيجوز ان يكون  
مانقا وايضا يصح ان يثبت بالدليل او بالتنبه فساد الكل

[illegible]







لأنه يلزم تفكيك  
الضمير لأن الضمير منع ونقص  
راجعان إلى الدليل وهذا معطوف  
عليها

هذا كلامهم يدل على أن المراد بالخلاف هنا هو النقص  
بأنهم يدل على أن الدليل الدال على اختصاصه من النقص  
هذا كلامهم يدل على أن المراد بالخلاف هنا هو النقص  
بأنهم يدل على أن الدليل الدال على اختصاصه من النقص

لأنه يلزم تفكيك  
الضمير لأن الضمير منع ونقص  
راجعان إلى الدليل وهذا معطوف  
عليها

هذا كلامهم يدل على أن المراد بالخلاف هنا هو النقص  
بأنهم يدل على أن الدليل الدال على اختصاصه من النقص  
هذا كلامهم يدل على أن المراد بالخلاف هنا هو النقص  
بأنهم يدل على أن الدليل الدال على اختصاصه من النقص

ولو فسرنا ادعى المدعى على ما قيل لا خيل سياق الكلام وايضا  
معنا لجواب عن سؤال مقدر تقريره المعارضة في المدي دولة الدليل

المعارضة ظاهرة في الدليل دون المدعى (بدليل الخلاف) أي بدليل  
أي مثله. لغزوا اصطلاحاً ما من لانها المعادلة على سبيل المناقضة والمتا بلان ليس الا الدليل لان المدلولان  
يدل على خلاف ما يدل عليه دليل المعلل وتقيضه سواء كان دليل  
معناه عن المدعى

المعارض عيّن دليل المعلل الاول كما في المغالطات العامة الورود  
أي كصورة دليل المعلل بان كانا من جنس من الشكل الاول مع تغير المادة فيه كذا قيل  
فيبني المعارضة بالقلب أو كان صورته كصورته فيبني المعارضة  
بان اختلف شكلها

بالمثل والافعارة بالغير وما كان السائل مستد لا فيها  
أي القائل بكلام مستدل لتعليم ما نفا أي يمكن بانه تمنع وصار من قبيل المنع

(في الصورتين) أي النقص والمعارضة (صرت مانعا) أي سائلا  
والسائل الاول معللا

يعني أن المعلل الاول في الصورتين بصير سائلا فكما أن للسائل  
أي في دليل المعلل الاول

هناك ثلاثة مناصب كذلك للمدعى الاول في كل واحدة من هاتين  
أي المناقضة والنقص والمعارضة

الصورتين تلك المناصب وما يقال من أن المعارضة لا تعارض  
أي صرت مانعا

فامر غير معتد به ويمكن أن يحمل المانع في عبارة المص على المناقض  
في لارج السؤال كذا يتوهم

وهو الظاهر لكن الاول اولى وأعلم أن ترتيب المنوع على ما ذكر  
كمرادهم

المحقق الرازي في المحاكمات هو أن النقص مقدم على المناقضة  
قلب الدين العلاني

ويزيد في وقوعها في كلام المحققين مثل الحكم المحقق  
والعالمون الذين نهر الدين الطوسي وأبو الحق  
الشيخ فخر الدين الرازي  
الشيخ فخر الدين الرازي

ويزيد في وقوعها في كلام المحققين مثل الحكم المحقق  
والعالمون الذين نهر الدين الطوسي وأبو الحق  
الشيخ فخر الدين الرازي  
الشيخ فخر الدين الرازي











